

مبادرة لجنة المواطنين المستقلة المعنية بإعادة التقسيم (ICRC) دعم عملية إعادة التقسيم القائمة على المواطنين والاستفادة من النجاح المحرز وإحداث تغيير دائم

أقر الناخبون في عام ٢٠١٨ تعديلاً على دستور ولاية ميتشجان يهدف إلى إنشاء أول لجنة مواطنين مستقلة معنية بإعادة تقسيم الولاية (ICRC). وتجدر الإشارة إلى أن العمل المُستهدف الذي اضطلعت به المُنظَّمات غير الربحية في ولاية ميتشجان أثناء إحصاء عدد السكان في تعداد ٢٠٢٠ - والذي ساعد في ضمان إحصاء عدد السكان غير المعدودين وغير المحسوبين على مدار التاريخ المنصرم - كان له الفضل جزئياً في تمكين جمعية ميتشجان غير الربحية (MNA) والمُنظَّمات غير الربحية في ميتشجان من الاعتماد بسلاسة على الجهود ذاتها لدعم عمل لجنة المواطنين المستقلة المعنية بإعادة التقسيم (ICRC) في عام ٢٠٢١.

المعلومات الأساسية

في عام ٢٠١٧، أطلقت جمعية ميتشجان غير الربحية ومجلس مؤسسات ميتشجان، بدعمٍ ماليٍّ مما يزيد عن ٤٠ مؤسسة، حملة طامحة لحشد المُنظَّمات غير الربحية بهدف مساعدة ميتشجان في الحصول على إحصاءٍ كاملٍ ودقيقٍ لعدد السكان في تعداد ٢٠٢٠. وقد شكَّلت هذه الحملة تحالفاً فريداً وغير حزبيٍّ ومتعدد الأعراق تألف من مئات المُنظَّمات غير الربحية التي تشاركت مع عددٍ من المُنظَّمات الربحية والجهات الحكومية، وجميعها كانت مدعومةً بتمويلٍ من القطاعين الخاص والعام.

شاركت جمعية ميتشجان غير الربحية في هذه الحملة بسبب إسقاط التعداد فيما مضى لأعدادٍ غير متناسبةٍ من بعض الفئات السكانية مثل: الأشخاص ذوي البشرة الملونة والمجتمعات المهاجرة والأفراد ذوي الدخل المنخفضة؛ الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة في القوة السياسية والتمويل الحكومي واستثمارات القطاع الخاص لهذه المجتمعات.

مبادرة لجنة المواطنين المستقلة المعنية بإعادة التقسيم

في الوقت الحالي، تعكف جمعية ميتشجان غير الربحية على حشد المُنظَّمات غير الربحية مُجدداً باستخدام نفس النموذج بغرض وضع خرائط عادلة وغير مُتحيزة للمناطق في ولاية ميتشجان بصورة شفافة، وبالأخص من أجل تعزيز المساواة العرقية بحيث تستطيع هذه المجتمعات ذات البشرة الملونة التعبير عن آرائها ولا تُمنع من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المهمة التي تُجرى على الأصعدة المحلية والولائية والاتحادية.

يُمثِّل إنشاء لجنة المواطنين المستقلة المعنية بإعادة التقسيم تغييراً شاملاً في طريقة وضع خرائط المقاطعات التشريعية في ميتشجان، ويمكن أهم تغييرين فيما يلي: (١) تطبيق الشفافية فيما كان يُعد فيما مضى عملية سياسية بدرجة كبيرة تُجرى خلف الأبواب المُغلقة؛ و(٢) الأهمية البارزة التي يتم إيلاؤها للمجتمعات ذات المصلحة المُشتركة.

تتسم تعريفات المجتمعات ذات المصلحة المشتركة بكونها واسعة وذاتية، ولكنها تتحد عمومًا حول السكان الذين يتشاركون في المصالح الاقتصادية أو الخصائص الثقافية أو التاريخية. وعلى الرغم من أنه يشيع الاعتقاد بأن المجتمعات ذات المصلحة المشتركة تعني العزق، فإن ذلك لا يُعد المعنى الأوحدها. على سبيل المثال، يمكن اعتبار الأحياء التي تضم مجتمعات تاريخية أو مناطق تعليمية أو مناطق ذات فرص اقتصادية أو مناطق سياحية أو مجتمعات بها موارد طبيعية، كمجتمعات ذات مصلحة مشتركة.

ولمّا كانت المبادرة تضع في مُقدمة أولوياتها المساواة والشمولية، فإن هدفها الرئيس يكمن في الوصول إلى الفئات السكانية التي جرى تمثيلها في السابق تمثيلًا ناقصًا وتوفير الموارد والأدوات اللازمة بحيث يُشارك الجميع في عملية إعادة التقسيم. ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال تقديم النوعية الاستراتيجية من جمعية ميتشجان غير الربحية للوصول إلى مجموعة مختارة من المُنظّمات غير الربحية، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين غير الهادفين للربح، بغية الوصول لاحقًا إلى المجتمعات المحلية التي تخدمها. ويحظى ضمان المشاركة بأهمية بالغة لأن المجتمعات ذات المصلحة المشتركة تُمثّل لبنات بناء الدوائر التشريعية، وستؤدي المشاركة المتساوية إلى تمثيل أفضل من حيث العدالة والدقة والفعالية.

ومن المقرر أن توفر جمعية ميتشجان غير الربحية التدريب واستراتيجية الاتصالات ومجموعة متنوعة من الموارد لمجموعة المُنظّمات غير الربحية لدينا كي تتمكّن بدورها من مساعدة مجتمعاتها في فهم كيفية عمل لجنة المواطنين المستقلة المعنية بإعادة التقسيم والمسائل المُعرّضة للخطر والأسباب التي تجعل من مشاركة أفراد المجتمع أمرًا ضروريًا، والأهم من ذلك كيفية المشاركة في العملية.

يجدر التنويه إلى أن جمعية ميتشجان غير الربحية تقود البنية التحتية للحملة، بدعمٍ من مؤسسات الأعمال الخيرية، وتُنقّذها الجهات المستفيدة المحلية غير الربحية.